

الآزمة الاقتصادية الأمريكية - العالمية والتطلع الكوني الأمريكي

م.د. سلام جبار شهاب (*)

توطئه

لنتنقل الازمة واثارها الى اطراف دولية اخرى.

ان الازمة الاقتصادية العالمية هي احدى اكثر الازمات جدلاً في الالفية الجديدة والناجمة في احد اوجهها عن تدليس وخداع وقصور في رموز العمل الراسمالي، فنمو ظاهرة الاقتصاد الورقي جعل الارقام لاتعبر عن واقعية، واصبح معيار الربح والنمو في الاقتصاد العالمي هو ان النقود تلد نقوداً خلافاً للطروحات الفلسفية والدينية من ان النقود لاتلد نقوداً، فبيع المصارف الامريكية لسندات ديون قروض لعقارات وتأمين تقدر بمئات المليارات من الدولارات الى مصارف في مختلف ارجاء العالم، قبل ان يتضح ان هذه السندات لا قيمة لها في الواقع، كانت مسببات في "ازمة الرهون العقارية"، والتي وضعت الاقتصاد الامريكي والعالمي في ازمة

تتلازم في التفاعلات الدولية ظواهر عدة. ولايمكن بأي حال لاي مجال اونشاط دولي ان يعمل بعيداً عن اخر فالسياسة والاقتصاد وربما ناتجها الحرب ظواهر واقعية تعبر عن شدة الترابط. ولو حصرنا المفهوم في جانب معين لندرك طبيعة ذلك التفاعل والترابط لننطلق من متغيرات مثل الازمة الاقتصادية العالمية وهدف عالمي يتمحور حول الهيمنة والتربع على قمة الهرم الدولي ليس في بعده السياسي والاقتصادي فقط وانما في ابعاد تمس الارض والانسان والفضاء. فقد طفت وبشكل كبير على سطح العلاقات الدولية والنظام الاقتصادي العالمي ظاهرة الازمات الاقتصادية التي فاقت اثارها المتوقع، لتصطدم تلك الازمات بمجتمعات وحكومات دول على السواء، والتي عادة ما يكون مسببها طرف واحد

والديمقراطي. ان تفاعل تلك المجاميع في صنع القرار، يؤدي بالنتيجة الى ان يكون القرار هو تحصيل حاصل وتحقيقاً لمصالحهم اكثر مما ينصب ومصحة الشعب الامريكي، بل ويقفز على بعض القوانين او يعطلها او يعمل على عدم استصدار قوانين*، او لايحترم سيادة دول اخرى.

ان الازمة الحالية تضم في اسبابها مجمل الازمات السابقة العالمية من ازمات امريكا اللاتينية الى الازمة اليابانية وازمة جنوب شرق اسيا وروسيا ومن ثم كان من الضروري التعرف على طبيعة تلك الازمة والعلاقة بينها وبين الحرب في ضوء استقراء التجارب التاريخية السابقة ومن ثم محاولة ربط تلك الجوانب بالازمة الاقتصادية الامريكية- العالمية والهدف الكوني الامريكي.

اهمية البحث :

تتدرج الاهمية في ايجاد العلاقة بين متغير وهدف اساسي امريكي، فالازمة الاقتصادية الامريكية العالمية لها اثارها المباشرة والغير المباشرة على الواقع

ركود هيكلي لا يزال الاقتصاد الامريكي يعاني موجاته العاتية.

وعلى وفق طروحات كينز فان الدورة الاقتصادية يتم معالجتها بالانفاق الحكومي (بما فيها الجانب العسكري)، وهو ماتسعى اليه الراسمالية الامريكية. ولكن يبقى الهدف الكوني الذي تسعى اليه الولايات المتحدة مرهون بتفوق اقتصادي عسكري... الخ. لذا فان المحصلة من الحرب او زيادة الانفاق الحربي هو حل الازمة الاقتصادية ام زيادة النفوذ العسكري الامريكي العالمي وبالنتيجة الهدف الكوني. وهل ان التعافي الاقتصادي يغني عن الحرب لتحقيق الهدف الكوني؟.

هنا يبرز دور مفكري وصناع القرار في امريكا، فهم ممثلون عن تجمعات فاعلة قادرة على التأثير بمستوى عالي. من الشركات العابرة القومية الى بيوت المال (اصحاب رؤوس الاموال) والمجمع العسكري الصناعي الذي اشار الى خطورته ايزنهاور في 1961 والذي حذر من نفوذه داخل الحكومة الامريكية. فضلاً عن الحزبين الجمهوري

اسواق يمكن فتحها اذ ان العالم بات في صلب العولمة المالية.

فرضية البحث :

هناك علاقة دالية طردية موجبة بين الازمة الاقتصادية الامريكية- العالمية وبين الهدف الكوني الامريكي وفي قيادة النظام العالمي. وهذا التأثير له احتمالان اما ان يدفع نحو مزيد من الانغماس العالمي او ان يوقف ذلك الانغماس، وبصورة وقتية مع الزمن. وهذا يتضمن تساؤلات عدة، ماهية العلاقة بين الكونية الامريكية، والازمة الاقتصادية؟، وهل العلاقة بينهما عكسية ام طردية، اي هل ان الازمة الاقتصادية تدفع نحو المزيد من التدخل الامريكي الخارجي وضبط العالم على وفق ميكانيكية العمل الراسمالي الامريكي ام العكس؟، اي ان الازمة تدفع نحو الانكماش الداخلي. ثم هل ان الازمة ناتجة من الهدف الكوني الامريكي الذي يتطلب نفقات عالية لتطبيق الاستراتيجيات تلك؟.

منهج البحث :

اعتمد البحث على مناهج عدة منها التحليلي الوصفي والمقارن في محاولة

الامريكي بحديثاته ولها وقعها على الاقتصاد الراسمالي العالمي. لذا فالدراسة لها اوجه عدة، فمن الناحية الاقتصادية تبين اهمية التطورات في الجانب المالي العالمي، وانفصام الاقتصاد بمعطياته الرقمية عن حساباته العينية، واثر الاول (الوهمي) على الثاني (الحقيقي)، ومن ناحية توضح الخلل القانوني السياسي الاقتصادي على وفق الحرية التي تبناها الجمهوريون في رئاسة بوش الابن، ومن ثم الاثر السلبي الذي تركته سرعة الاتصال وانتقال المعلومات والانفتاح السوقي الذي اتاح للبنوك ان تعمل في اكثر من بيئة جغرافية بوفورات مالية كبيرة تتعزز بالعملة العالمية الدولار الذي اصبح يغطي 80% من التعاملات الدولية. تلك التركيبة المعقدة والتي ليس بالامكان تجاوزها من خلال اصلاح اقتصادي او مالي فحسب وان تم ذلك فهو نسبي، لان الكونية الاقتصادية وفتح الاسواق وبلوغ الانتاج الراسمالي الى اقصى طاقاته، ولم تعد بحاجة الى

طبيعة تصريف الازمة وحلها من خلال طروحات تتطلق من الداخل واخرى من الخارج.

5- ايجاد العلاقة التي يمكن من خلالها تفسير التوجهات الامريكية العالمية ولو للمرحلة الزمنية القادمة والتنبؤ بالصيغ المرجحة للعلاقة بين الازمة والكونية باساليبيها.

هيكلية البحث :

يتكون البحث من عدد من المحاور التي ينطلق منها الباحث كونها حلقات مترابطة يمكن من خلالها الوصول الى هدف البحث :

المحور الاول: الازمة الاقتصادية الامريكية- العالمية (الواقع والاثر)

- 1- السياسة الامريكية والواقع الاقتصادي
- 2- الناتج المحلي الاجمالي الامريكي وحركة راس المال.(التيار النقدي)
- 3- الازمة المالية الامريكية ووقوعها العالمي.

المحور الثاني: التطلعات الكونية الامريكية.

- 1- الرؤية التاريخية الامريكية حيال العالم.
- 2- التدخل الامريكي في الاقتصاد العالمي.

للمقاربة بعوامل التشابه والاختلاف، ومن ثم الاستدلالي (الكمي) في الاستدلال بالمعطيات الرقمية.

هدف البحث :

1- دراسة الازمات في النظام الراسمالي وكيفية الخروج منها، بالتطرق الى الجوانب النظرية للراسمالية من سياسات اقتصادية والى العلاقة بين مكونات الناتج المحلي الامريكي.

2- طبيعة الازمة المالية الامريكية العالمية والتعرف على الاسباب والاختلالات التي دفعت نحو تفجر الازمة من الداخل الامريكي والخارج.

3- التعرف على الهدف الكوني الامريكي وتاريخيته والاساليب المتبعة لتطبيق ذلك الهدف والعلاقة بين تلك الاساليب.

4- محاولة التعرف على الاسباب التي جعلت صانع القرار الامريكي مرتبك في تحديد الية المعالجة بالاسلوب الاقتصادي او الاساليب الاخرى، ومن ثم الاختلاف في

الوسائل منذ ان كانت تركز اساساً على الجانب الزراعي ومن ثم الجانب الصناعي ونشوء الاحتكارات الدولية.

على وفق ذلك، بدا هناك حاجة لقرارات وقوانين سياسية تعمل على تهيئة الظروف للعمل الاقتصادي والمالي الدولي، وعلى الرغم من محاولة المنظرين الراسماليين تجريد الاقتصاد تماما من الجوانب الاخرى سياسية او اجتماعية على اعتبار ان علم الاقتصاد له قوانينه الخاصة (الرياضية) ومحاولة تجريده من اي اعتبارات اخرى خارج دائرة الاقتصاد، الا ان الواقع اظهر تجليات وحقائق ناقضت تلك الطرحات، فالسعي الى التطور المادي العالمي اصطدم بالجانب السياسي. لاسيما ان دول العالم لها سياساتها الاقتصادية الاجتماعية وبالتالي فلها سيادتها الوطنية، لذا فالاشكال وقع مع الدولة القومية في التعامل التجاري والاقتصادي داخل حدودها إذ تمارس سيادتها، ومن هنا انطلقت الفكرة "الكوسموبوليتية" في مخاطبة الفرد لذاته بعيدا عن اي انتماء قومي او ديني.

3- وسائل الهدف الكوني الامريكي.

المحور الثالث: العلاقة بين الازمة الاقتصادية الامريكية والتدخل العالمي.

1- الازمة الاقتصادية والحرب.

2- تاريخ الازمات والتدخل الامريكي العالمي.

المحور الرابع: الازمة المالية الاقتصادية الامريكية - العالمية والهدف الكوني.

1- ترابط اجزاء الاقتصاد العالمي.

2- تنامي حالة الاريك في القرار

السياسي الامريكي الخارجي.

3- استثمار صناديق السيادة الدولية

والمنظمات الاقتصادية العالمية.

المحور الاول: الازمة الاقتصادية الامريكية - العالمية (الواقع والاثر)

1- السياسة الامريكية والواقع

الاقتصادي :

مما لاشك فيه ان الولايات المتحدة

تعمل على تنظير وتحريك خيوط

ومسارات الفكر الراسمالي على وفق

الحاجة التي تمليها المرحلة. فالراسمالية

الامريكية مرت بمراحل عدة تطورت

خلالها وسائل الانتاج والعلاقة بين تلك

في حقيقة الامر ان العلاقة بين الجوانب السياسية والاقتصادية مترابطة ويمكن تلمسه في الطروحات الرأسمالية، فبعد ضربات 11 ايلول 2001 تبنت الولايات المتحدة استراتيجية الضربة الوقائية بدلا من سياسة الاحتواء في عهد كلنتون، هذه الاستراتيجية جاءت بالتناغم مع الواقع الاقتصادي الامريكي والازمة التي يعانها فاعطي للاقتصاد الرأسمالي الامريكي (الشركات العابرة القومية، اصحاب رؤوس الاموال، البنوك، المجمع العسكري الصناعي، الحكومة الامريكية) فرصة لاستغلال تلك الاستراتيجية. لتكون السياسة الامريكية سياسة نفعية تتحرك بعيداً عن العوائق الاجتماعية والسياسية وحتى الاخلاقية.

فقد برزت جملة من العوامل الداخلية والخارجية عبر حقبة زمنية غير محدودة الاقتصاد الامريكي بالقوة والتفوق فهو يعتمد على فلسفة اقتصاد السوق القائم على اساس المنافسة. وقطاعات الاقتصاد الامريكي متطورة جداً وان طغى في تطورها بعض على الاخر في

وانطلق العمل الرأسمالي بفتح الاسواق الدولية وجرى هندسة النظام الانتاجي العالمي على وفق نظرية الميزة النسبية لكل دولة*. لكن الرأسمالية اصابتها الارتدادات الناتجة عن طبيعة عمل هذا النظام والياته، وسعت الولايات المتحدة عبر اصحاب المصالح وجماعات الفكر الى محاولات تعديل للفكر من خلال مدارس معروفة منها الكلاسيكية والنيوكلاسيكية. وفي ثمانينيات القرن العشرين (في عهد رونالد ريغن) مرت الولايات المتحدة بتحولات اساسية في مجال الفكر السياسي والاقتصادي¹. فالافكار اليمينية المحافظة التي ظهرت منذ تلك الحقبة ترمي الى القضاء على الثورة التي اقامها فرانكلين وروزفلت والتي زرعت جذور دولة الرعاية (Welfare State) كحل جذري لمنع الكساد الاقتصادي الذي عم خلال ثلاثينات القرن العشرين تم الغاؤها لتحل محلها مواقف وافكار مؤيدة لاولوية السوق وتقليص دور القطاع العام بعد الاقتصاد تحكمه قوانين صرفة (Pure) .

الطبيعية والبنية التحتية المتطورة والانتاجية العالية عززت من تماسك هذا الاقتصاد فقد بلغ مجمل الناتج المحلي الاجمالي الى نحو 14.624 ترليون دولار في العام 2010 مايشكل 24% من الناتج العالمي⁵.

ان ضخامة وقوة هذا الاقتصاد قد اعطى زخماً كبيراً للولايات المتحدة في مجال تفوقها وقوتها على الصعيد العالمي. وبمرور الزمن بات يتعرض هذا الاقتصاد الى تحديات ومشاكل ناجمة عن طبيعة آلية عمله فضلاً عن اشتداد المنافسة العالمية، فمنذ بداية عقد السبعينيات من القرن العشرين بدأت تسجل حالات الضعف والتكؤ في بعض القطاعات. وظهر مؤشرات سلبية على اداء عدد من الجوانب الاقتصادية الاساسية، وظلت تلك المؤشرات مرافقة لسنوات عمل الاقتصاد على الرغم من محاولات التخلص منها اقتصادياً عبر سياسات معالجة (نقدية او مالية) او غير اقتصادية (عسكرية)، اذ تراجعت نسبة الانتاج بالنسبة للانتاج العالمي فقد كانت تنتج 50% من

حقب معينة، فالزراعة متقدمة جدا ناهيك عن ان الولايات المتحدة وكندا وفرنسا تنتجان 75% من انتاج الحبوب في العالم²، وبعد الحرب العالمية الثانية اصبحت تنتج 50% من الانتاج العالمي للسلع والخدمات وازداد احتياطي راس المال لديها من 45 مليار دولار الى اكثر من 895 مليار دولار³. وفي حين انها كانت تشكل 5% من سكان العالم كانت تتمتع بفائض تجاري معتبر مع سيطرتها في العام 1950 على نسبة 18% من المبادلات التجارية العالمية ارتفعت الى 30% في العام 1951، فضلاً عن استحواذها على مخزون ذهبي يعادل ثلثي المخزون العالمي بقيمة مالية قدرت بـ 20* مليار دولار في حين ان مخزون العالم برمته كانت قيمته لا تتجاوز 13.7 مليار دولار⁴، وارتفع الناتج المحلي الى جانب نمو نشاط الشركات المتعددة الجنسية التي فاقت ميزانيتها دول مجتمعة، ولايستثنى من ذلك المزايا الطبيعية التي تملكها من تضاريس ومناخ ومؤهلات بشرية وتنظيمية، اذ ان وفرة الموارد

تظهر من قبل في الاقتصاد العالمي (زيادة في البطالة وزيادة في الاسعار)، فقد سجلت نسبة العاطلين عن العمل مقارنة بالقوة العاملة الامريكية الى 5.9% في 1971 ثم الى 7.1% في 1991¹⁰، والى 8.9% في 2011¹¹.

ان هذه المؤشرات تدل عن وجود تحول هيكل في الاقتصاد الامريكي فضلاً عن وجود ازمة بنيوية وليست دورية. والولايات المتحدة تمر بمرحلة تحول في القطاعات الاساسية، فعلى الرغم من بقاء الولايات المتحدة دولة صناعية، فانها تعيش حقبة مافوق الصناعي (نموالنشاط الخدمي) والذي كان على حساب القطاعات الاخرى.

ان الحياة الامريكية اصبحت بمرور الزمن، حياة استهلاكية اكثر مما انتاجية، فهي تعمل على المحافظة على نمط الاستهلاك العالي الذي توارثته من الطفرة الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، وتقترض من العالم من اجل المحافظة على نمط الاستهلاك. وانعكس الامر بالداخل بتدني مستويات الادخار

الانتاج العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، لكن بحلول 1971 اصبحت لا تنتج اكثر من 27%⁶. وتدهور القدرة التنافسية مع بدايات السبعينيات فاصبحت لأول مرة وارداتها اكبر من صادراتها (45 مليار دولار واردات مقابل 42 مليار دولار صادرات)⁷، اذ ارتفع العجز في الميزان التجاري منذ 1971 (1.303) مليار دولار اصبح في العام 1981 (16.172) ثم الى نحو (357.819) مليار في 2001⁸، اي بزيادة تقدر بـ 27461% خلال ثلاثة عقود، والسبب في ذلك يعود الى الزيادة في الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب وزيادة نفقات التسلح والبرامج العسكرية، مع استمرار سياسات ليندون جونسون وبعده ريتشارد نيكسون التوسعية نتيجة لاهداف انتخابية الى ظهور الكساد في العام 1966 وبداية العام 1970 ادى الى تحول النمو الى الناتج القومي الاجمالي الى المعدل السالب⁹. كما رافق ذلك زيادة في معدلات البطالة ادى الى ظهور الركود التضخمي (Stagflation) وهي حالة لم

الشق الاقتصادي بل زادت الحروب الامريكية وتمددت الاحلاف والتكتلات التي تديرها وزاد الانفاق العسكري وخوض الحروب. والولايات المتحدة رائدة في مجال الابتكار إذ عملت على تنمية الاقتصاد المالي على المستوى العالمي والذي تحقق من خلاله فوائد وتعمل من خلاله على تحقيق سياسات تستطيع من خلاله ان تكبح جماح دول متقدمة في الجانب الاقتصادي، فالرخاء الامريكي على الرغم من العجز الذي تعانيه تدفع ثمنه دول اخرى.

2- الناتج المحلي الاجمالي الامريكي وحركة راس المال (التيار النقدي) :

مرت العلاقة بين المكونات الاساسية للاقتصاد الامريكي بغلبة قطاع على اخر، هذه التغييرات كانت نتيجة منطقية للهدف الراسمالي في رفع معدلات النمو، الاستثمار، الربح. فمن المعروف ان اقتصاد اي دولة يتكون من قطاع الزراعة- الصناعة- الخدمات. والقطاع الاخير وجد من اجل حل المشكلات التي يمكن ان تحصل نتيجة لتشابك علاقات الانتاج (انتاج وتسويق

والاستثمار فضلاً عن نمو مجتمع الفقر الناتج عن سوء توزيع الثروة والدخل. وتوقع عدد من الاقتصاديين من حصول انهيار اقتصادي من ضمنهم العالمان الالمان ايريش فولت وجيرهارد شيرول في دراسة الازمة الاقتصادية الامريكية، واوضحوا ان العجز الاقتصادي الاخذ بالازدياد سنة بعد اخرى سوف يرتفع مستقبلاً (في 2020) الى 1800 مليار دولار. وبما ان امريكا اصبحت اكثر الدول مديونية في التاريخ، لذا فانها ستصاب بازمة داخلية خانقة تؤدي الى فقدان ثقة المجتمع بها وبسياساتها العالمية¹².

الاختلالات تلك لا تؤثر في القريب انهيار تام، فالمؤشرات السلبية في البنية الاقتصادية الامريكية استمرت لاربعة عقود ولكن ذلك لم يؤثر تراجع في الهدف الكوني الامريكي بل على العكس راحت تنظم الواقع الاقتصادي العالمي واخذت تتدخل اكثر فأكثر في اقتصاديات العالم لتجعله متوائماً وطبيعية للاقتصاد الامريكي الذي يمر بازمة ولم يقتصر ذلك الانغماس العالمي على

القطاعات وبدء يمتص نسبة عالية من العمالة وصلت الى نحو 71% من مجموع الايدي العاملة في العام 1985¹³، واصبح نصيبه من الناتج المحلي الاجمالي نحو (67.8%) في العام 2010¹⁴ بعد ان كان (46.3%) في 1929 وكما موضح في الجدول:

وتسويات على مستوى داخلي ودولي ... (الخ). وما يلاحظ في الاقتصاد الامريكي هو تطور قطاع الخدمات (القطاع المصرفي، سوق الاوراق المالية، السندات، الاسهم، الرهون) على باقي

(جدول-1)

حصص العمالة والناتج القومي (ن ق) لقطاعات الاقتصاد الامريكي

1985		1972		1965		1955		1945		1929		القطاع
ن ق	العمالة	ن ق	العمالة	ن ق	العمالة	ن ق	العمالة	ن ق	العمالة	ن ق	العمالة	
3%	2.4%	4.8%	4.8%	5.7%	6.7%	8.1%	11.1%	12.3%	19.2%	16.6%	27.6%	زراعة
36.9%	26.6%	37.4%	27.8%	39.9%	30.2%	42%	31.7%	26.9%	34%	35.9%	29.2%	صناعة
59.8%	71%	56.4%	67.5%	54.8%	63.2%	51.8%	57.1%	50.9%	46.8%	46.3%	43.2%	خدمات
2009												
										0.9%		زراعة
										31%		صناعة
										67.8%		خدمات

المصدر: هيرمان كان واخرين، العلم بعد مائتي عام، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1982، ص 90

- الولايات المتحدة، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. /www.ar.wikipedia.org/wiki/

وبعد انهيار نظام النقد القائم على استبدال الذهب بالدولار (نظام بريتن وودز) اضطرت العديد من دول العالم الى تعويم عملتها وربطها بسلة العملات العالمية.

ان زيادة نصيب قطاع الخدمات ناتج عن عوامل داخلية وخارجية مهدت لنمو نشاط جديد في الاقتصاد الامريكي هو (الاقتصاد الرمزي)*، فمنذ سبعينيات القرن العشرين

مكسباً جديداً لأصحاب رؤوس الاموال والمستثمرين. فالدول الام الحاضنة في السابق لهذه الصناعات قامت بالاستغناء عن العديد من العاملين والموظفين، وهذا ما يمكن ملاحظته من انخفاض نسب العاملين في القطاع الصناعي وارتفاعهم في قطاع الخدمات، لان اغلبهم اتجهوا للعمل في ذلك القطاع. ان هذا النشاط الاقتصادي جعل من الاقتصاد الوطني عرضة للنمو والازمة (الكساد)، وبذلك فقد عزز من الدورة الاقتصادية في الراسمالية خاصة وان الربح المتحصل لايمثل عمل او نشاط عيني استثماري وانما نشاط رقمي يتعامل على اساس التوقع والتفاؤل والتشاؤم. الامر كذلك ينطبق على النمو. وبالنتيجة فانه ممكن ان يتحول الى ازمة عالمية او نمو عالمي خاصة وان النشاط اصبح جزءاً اساسياً من الاقتصاد العالمي فمنذ العام 1985 ونتيجة لسياسات اتبعتها دول العالم المتقدم في حرية حركة رؤوس

ونتيجة لتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية وظهور الاقتصاد العالمي وجد اصحاب رؤوس الاموال بان هناك فرص للربح تاتي عن طرق المضاربة وشراء الاسهم والسندات ... الخ، كذلك فان النمو في القطاع الصناعي قد شهد تباطؤ في النمو الامر الذي دفع اصحاب رؤوس الاموال الى استثمار اموالهم ليس في مشاريع انتاجية وانما في مشاريع ريعية مصرفية، والذي ولد الراسمالية الطفيلية التي تعتاش على الربح السريع. فقد صارت تعيش جزئياً على توظيف راس المال لا على استثماره وصارت تعيش على ريع الاوراق المالية لا ربح المشروعات الانتاجية وصارت البورصة هي مرآة الراسمالية المالية¹⁵. يضاف الى انه منذ حقبة السبعينيات بدأت الدعوات تتعالى للمطالبة بالحد من النمو والاهتمام بالبيئة والذي دفع الى اعادة نشر الصناعة في دول الجنوب والذي يعد

هذا الوضع مهد للدولار الأمريكي من ان يلعب دوراً أساسياً في معظم الدول الغربية واليابان وبقية غير قليلة من دول العالم في الوقت الذي حررت فيه معظم دول العالم اسواقها المالية بحيث اصبحت الاسهم تتداول في معظم الاسواق العالمية من دون قيود. فأسهم الشركات الامريكية والاوربية واليابانية تتداول في بورصات نيويورك، لندن، طوكيو، سنغافورة وبالتالي اصبح المدخر يواجه امكانية عالمية لتوظيف مدخراته وساعد ذلك اساليب الاتصال المباشرة بين المراكز المالية العالمية، فتورة المعلومات والاتصالات ساعدت على انتقال هذه الثروات المالية¹⁹.

ان تفاهم هذا النشاط وما تبعه من تطورات اقتصادية جديدة غيرت الكثير من المفاهيم والبديهيات المتوارثة من علم الاقتصاد انما يعد ثورة اقتصادية في المبادئ والمفاهيم، إذ ان انفصال رؤوس الاموال عن الاقتصاد العيني وتوحيد السوق العالمي وحرية حركة راس المال جعل اي اقتصاد معرضاً للازمات والركود او العكس، فالعملية لم تعد تدار

الاموال ارتفعت قيمة تداول العملات الاجنبية والاوراق المالية على المستوى العالمي الى مايزيد على عشرة اضعاف¹⁶، وفي خلال يوم عمل واحد تجري الان عمليات بيع العملات الاجنبية بقيمة تبلغ في المتوسط حوالي اثنان ترليون دولار، في حين كان في عقد الثمانينيات اقل من واحد ترليون والى نحو 1.1 ترليون في التسعينيات، وهذا يعني ان حجم التدفق المالي الغير المتصل بالقواعد التجارية قد اصبح يعادل التدفقات المرتبطة بحركة التجارة السلعية باكثر من اربعين ضعفاً¹⁷. ان هذه المعطيات تشير الى ان النظام القائم لوحداية السوق يحقق ربحاً فيما لو دخل ميدان المضاربة بالمواد الاولية، اي اوراق النقد، او مايدعوه الاقتصاديون المنتجات المشتقة* والذي يعكس هيمنة الراسمالية المالية¹⁸.

فما يسمى بالوحدات النقدية المقومة مثلاً بالدولار خلقتها فروع بنوك في دول معينة لتستخدمها في دول أخرى، ومن ثم لاتخضع لرقابة البنك المركزي الذي يقوم باصدار العملة، ولا من البنك المركزي في الدول التي تتداول بها، بل وزاد الامر صعوبة اختفاء اسعار الصرف الثابتة وتعويم كل العملات. وبمساندة البنوك اصبح الناس يضاربون في الاسواق النقدية واسواق سعر الصرف بمبالغ خيالية.

ان هشاشة سوق راس المال القائم على اعتبارات غير حقيقية، فضلاً عن جعل هذا النشاط اكثر عالمية من خلال التعويم وحرية حركة النقد وعدم الرقابة، قد زاد من حدة الدورات الاقتصادية في الاقتصادات الرأسمالية، اذ لم تعد هناك دورات متوقعة على اسس حقيقية تبنى من خلال منحنيات العرض والطلب والاستيراد والتصدير والبطالة ... الخ. وانما اصبحت الدورة تتسم بالطابع الفجائي، والذي نتج عنه ان النظام الرأسمالي يعيش الدورة ربما في السنة الواحدة اكثر من مرة، اي الفاصل بين

داخلياً من لدن الدولة او من خلال سياسة حكومية وانما من خلال مضاربين ومراهنين لديهم القدرة على اضعاف اقتصادات او تنشيطها بحقب قصيرة جداً ومن خلال سحب او ايداع اموال، فالانهيارات التي تعرضت لها دول جنوب شرق اسيا وروسيا ودول امريكا الجنوبية فجرت واقعاً جديداً من الازمة الاقتصادية الدولية، تلك الازمات قادها مجموعة من المضاربين الدوليين من امثال جورج سورس ومن خلال الشائعات السياسية والاقتصادية، والانهيارات تلك بينت ان التدفقات المالية غير المحكومة والمراقبة يمكن ان تؤدي الى الاضطراب وعدم الاستقرار بسبب رغبة الرأسمالي تحقيق اكبر ربح في اقصر وقت واقل جهد، ودون النظر الى قضية المنفعة المتبادلة ايضاً.

3- الازمة المالية الامريكية ووقوعها العالمي :

غمرت اشكال النقود المصرفية الاسواق، واخذت مكانها في تعامل المواطنين اليومي، وفي كثير من الاحوال لاتخضع لرقابة بنك مركزي،

والتسليف كانت مؤمنة من لدن السلطات الفدرالية فقد جاءت الفاتورة على عاتق دافعي الضرائب ووصلت الى ما نسبته 5% من اجمالي الناتج المحلي اي اكثر من 700 مليار دولار وقد نجم عن سقوط مؤسسات الادخار والتسليف، تضيق الائتمان مؤقتاً، والذي كان من الاسباب التي دفعت الى الركود بين العامين (1990-1991) على الرغم مما قيل بان عصر الازمات المصرفية قد ولى²² وعود اغلب رؤساء الولايات المتحدة* منذ السبعينيات بان يعملوا على عدم تكرار الازمات، فان العالم ومنذ عقد الثمانينات نقشت فيه حمى المضاربة واتسمت جميع تلك الحالات بصفة مشتركة هي انها كانت ممولة عموماً من قروض مصرفية. لتعم ظاهرة الازمات المالية العالم الراسمالي والبلدان المتحولة وبعض الدول النامية، واما على صعيد الداخلي للولايات المتحدة فقد توالدت الفقاعات بصورة كبيرة ففي 2001 انفجرت فقاعة سوق الانترنت وبعدها فقاعة ازمة الرهن العقاري في 2008.

الاستقرار والكساد ربما اشهر، بينما في السابق كان الفاصل سنوات ان لم يكن عقوداً. فعندما انهارت بورصة نيويورك في 1987 وخسرت في يوم واحد 500 مليار دولار، لم يكن ذلك الحدث تعبيراً عن ازمة في بورصة عالمية بقدر ما كان تعبيراً عن ازمة في قلب الراسمالية المالية التي تربعت على قمة الاقتصاد الراسمالي فلقد تحولت الولايات المتحدة باكملها الى المضاربة حتى الطبقة الوسطى تحولت من الاستثمار العقاري الى الاستثمار في الاسهم²⁰. هذا الانخفاض الذي دام يوماً واحداً سجل على انه اسوأ من انخفاض اليوم الاول في انهيار 1929، وتدخل على اثرها نظام (بنك) الاحتياطي الفدرالي الذي امد النظام الاقتصادي العالمي بالنقد، فلم يتباطأ الاقتصاد الفعلي وانتعش مؤشر داوجونز بسرعة²¹، ويرجع البعض الى ان سوء السياسات ادى الى افلاس العديد من مؤسسات الادخار والتسليف وهي نوع خاص من المصارف اصبحت اهم مصدر لقروض الاسكان، وبما ان الودائع في مؤسسات الادخار

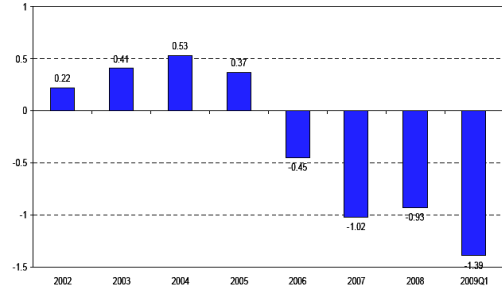
الاستباقية وما تحمله من تكلفة على الاقتصاد الأمريكي. فضلاً عن تراجع النمو في القطاعات الانتاجية بما فيها قطاع التكنولوجيا والاتصالات والذي خفض الاسهم الاستثمارية في هذه القطاعات. على العكس من ذلك، كانت قيمة العقارات ترتفع والسبب في ذلك هو رواج هذا القطاع والمعروف باهميته الاستثمارية في الولايات المتحدة، والذي دفع اصحاب رؤوس الاموال الى الاستثمار فيه ليشهد ارتفاعاً كبيراً منذ العام 2002 كما مبين في الشكل -1 ، اذ يلاحظ ارتفاع نسبة مشاركة هذا القطاع من الناتج المحلي الاجمالي وحتى العام 2005 ليشهد بعدها مرحلة الدخول في النمو السالب.

ان ازمة الرهون العقارية التي تفجرت في 2008 كانت اشد الازمات تعقيداً، فهي متعددة الجوانب، وشديدة الاثار على مجرى الاقتصاد العالمي باسره، وهي في واقع الامر محصلة لازمات عدة (فقاعة متفجرة للعقارات، حالات تهافت على المصارف، اضطراب حركة التدفقات الراسمالية الدولية وموجة من الازمات النقدية)، وكذلك فهي تعبير عن ازمة عامة في النظام الراسمالي وازمة هيكلية ثابتة ودورية متكررة للانتاج الراسمالي. ومن شان ذلك ان يجعل منها ازمة شديدة الوطأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، فجنور الازمة بدأت في بداية الالفية الجديدة خاصة بعد انخفاض سعر الفائدة ومن ثم تفجر فقاعة الانترنت وبعد ضربات الحادي عشر من ايلول التي شهدت سحب اموال من المصارف الامريكية وتوجه المستثمرون الاميركان والغرييون الى تنويع الاستثمارات في دول اوربا الغربية وجنوب شرق اسيا واليابان، ولايستبعد تكلفة الحرب على الارهاب وتبني استراتيجية الضربة

اي تعاصر ظاهرتي التضخم والبطالة، وبعدها انتقلت الازمة الى دول العالم المتقدم وبعض الدول النامية، فدخل الاقتصاد العالمي حالة من الركود، حيث التباطؤ في معدلات النمو والتراجع في فرص العمل، مع تراجع في الطلب خاصة على قطاع العقارات، وانتشار الديون المدومة وانهايار عدد كبير من المؤسسات المالية والعقارية حول العالم حيث ارتفعت معدلات التضخم واسعار الفائدة²⁴. وفي نهاية العام 2007 تطورت الازمة بشكل كبير لتتطور يوماً بعد يوم، فبدأ المدينون بعدم تسديد قروض الرهن العقاري الممنوحة لهم، ذلك لعدم تمتعهم بقدرة كافية على السداد فبدأت اولى عمليات الافلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة، وبعدها في اب بدأت البورصة تتدهور واعلان بنك "ليمان براذرز" افلاسه، لتتحول الازمة الى عالمية ضربت اسواق المال في اوربا وبعض الدول النامية، لتصبح قضية عالمية تناقش في الجمعية العامة للامم المتحدة في ايلول 2008، وبعدها في نهاية 2008 اقر مجلس الشيوخ

(شكل-1)

نسبة مشاركة الاستثمار العقاري في الناتج المحلي الاجمالي الأمريكي للسنوات (2002-2009)



Source:

Martin Neil and Douglas J. Elliot, *The US Financial and Economic Crisis, Business and public policy, USA, 2009, p 6*

ان توسع المؤسسات المالية الامريكية في منح قروض الاسكان ومن ثم زيادة نسبة القروض الى قيمة الممتلكات (المساكن)، واقدام المؤسسات المالية على منح القروض لعدد كبير من المستهلكين اصحاب الملاحة المالية الضعيفة او الجدارة الائتمانية الرديئة، وبمعنى اخر ان رغبتهم وقدرتهم على سداد القروض متدنية ثم انهم سوف يتعثرون عند حلول مواعيد سداد القروض²³. وبعدها دخل الاقتصاد الامريكي حالة من الركود التضخمي،

اصبحت منشأ لزامات مالية كبرى²⁶، ويطلق عليها اسم مصارف الظل او "المصارف غير المصارف" او النظام المصرفي الموازي. مصارف الظل هذه لا تملك ودائع في البنك الفدرالي الامريكي وليس عليها رقابة من قبله بل ولا تطبق قوانين البنك الاحتياطي الفدرالي، وبالتالي اصبحت تلك المؤسسات (مصارف الظل) اكثر غموضاً في ودائعها وتسليفها، ووصل مجموع الميزانيات العمومية التقديرية لخمس من تلك المصارف الى نحو 4 تريليون دولار، مقابل ذلك بلغ مجموع اصول اكبر خمس شركات مصرفية قابضة في الولايات المتحدة ما يزيد قليلاً عن 6 تريليون دولار، فيكون الاجمالي 10 تريليون دولار²⁷. ولم تعارض الحكومة الامريكية على نشوء هذا النظام المصرفي، حتى بعد ان كان السبب الرئيس في الازمة المالية الامريكية. فقد كانت ايدولوجية ادارة بوش الابن تعارض وبشدة اخضاع المؤسسات للقيود والانظمة لتعجل خسائر

خطة الانقاذ الامريكي. والتي نصت على تدخل بنك الاحتياطي الفدرالي وضخ اموال تصل الى 700 مليار دولار وشراء اسهم في بنوك فضلاً عن تامين بعضها²⁵. وبدأت ردود الفعل الدولية تنتقد الية عمل النظام الليبرالي الجديد في ظل العولمة الامريكية ووضعت سياسات نقدية ومالية لمراقبة دخول وخروج رؤوس الاموال. لاسيما ان اكثر دول العالم تضرراً؛ تلك التي ربطت اقتصادها بالاقتصاد الامريكي والتي تعتمد اساساً على الدولار في تعاملاتها وفي اسواقها المالية.

ان الازمة اشارت وبكل وضوح الى تفاقم الاختلالات التي يعانها الاقتصاد الامريكي ومنذ عقود، فضلاً عن نمو ظاهرة التهرب وعدم الالتزامات القانونية التنظيمية. ففي السنوات الاولى من القرن العشرين نمت صناديق الائتمان بسرعة وهي المؤسسات التي تشبه المصارف النظامية وكانت تعرض صفقات افضل من تلك المؤسسات النظامية، ولانها تمكنت من العمل خارج اطار المصارف التنظيمية الا انها

الاحتياطي الفدرالي، فان الادارة الامريكية رأت فيها جزءاً من الحرية الاقتصادية المكفولة، والاجراءات التي اتخذت بعد الازمة تستدعي التأمل والتفكر في مدى توافقها واختلافها مع خصائص النظام الراسمالي المعولم ومن خلال خطة الانقاذ التي اقراها الكونغرس والتي اجازت عمليات تامين بعض البنوك ومساعدة اخرى وشراء اسهم من مصارف الى سياسات وضع اليد على الممتلكات، ومساهمة الحكومة الامريكية في رؤوس الاموال وارياح الشركات المستفيدة من هذه الخطة مما يسمح بتحقيق ارباح اذا تحسنت ظروف الاسوق.

المحور الثاني: التطلعات الكونية الامريكية .

كانت العلاقات الاقتصادية موجودة بصورة او اخرى منذ القدم، اما بداية نشوء نظام اقتصادي دولي فعلاً فترتبط بمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وتحديداً في العام 1944 مع بروز اتفاقية بريتون وودز والتي ارسى دعائم

المستثمرين انهيار تلك الاشكال من مصارف الظل.

والى جانب نمو نظام مصارف الظل، حدث خلال السنوات الخمس عشر المنصرمة تحولاً اخر في طبيعة النظام المالي الامريكي. جاء معظمه في اعقاب الازمة الاسيوية، ذلك هو بروز العولمة المالية، إذ اصبح للمستثمرين في كل بلد حصص واعمال كبرى في البلدان الاخرى، ففي عام 1996 وعشية الازمة الاسيوية، كان للولايات المتحدة اصول تعادل مانسبته 52% من اجمالي الناتج المحلي، لكن في العام 2007 قفزت قيمة الاصول الى 128% والخصوم الى 145% فقد ازداد توغل الولايات المتحدة الامريكية في وضع صافي مدين واللافت هو الزيادة الهائلة للاصول المالية في الخارج²⁸.

ان النظر في الاجراءات الحكومية الامريكية التي كانت سائدة قبل الازمة وبعدها، فانها تثير جدلاً كبيراً، فعلى الرغم من مساوئ نشوء المصارف غير النظامية والتي لاتخضع لسياسات بنك

والفضاء، وإدارة شؤون خارطة الجغرافية العالمية وفي ظل مفهوم الحدود المائعة (دول تابعة أو ناقصة السيادة)، تلك الدائرة العليا لها حق التدخل وتغيير الواقع السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي والثقافي لدول العالم، وعبر اذرع وذرائع كثيرة.

من الواضح ان الادارة العليا تلك هي الولايات المتحدة الامريكية والتي تتزعم العالم الراسمالي والمنظومة الاقتصادية الراسمالية، وبخاصة اذا ما علمنا ان كل التكتلات والمنظمات السياسية والعسكرية والاقتصادية العالمية من الامم المتحدة الى مجلس الامن وحلف الناتو ومنظمات النقد والتمويل والتجارة، قد تشكلت جميعاً على اساس نسبي، اي ان من يستحوذ ويتخذ القرار ويصوت له او يعارضه ومن ثم يبطله هو الدولة التي لها نسبة عالية من الاصوات وليس على اساس التوازن الدولي، وكما هو معروف فأن الوزن النسبي الاعلى عالمياً هو من نصيب الولايات المتحدة، فهي اقوى دولة من الناحية العسكرية والواضح من خلال

هذا النظام الجديد والذي دشّن حقبة ازدهار وانتعاش اقتصادي نسبي لحوالي ربع قرن منذ ذلك الحين، قبل ان تبدأ ازِمات اقتصادية كبرى تتراكم مع بداية السبعينيات وكان لها دور كبير في تشكيل وعي دولي بالاشكالية العالمية ككل وفي دراسة الازِمات والمشاكل العالمية منهجياً وعلمياً وبقا فاق مستقبلية. وامام جملة من التفاعلات والتطورات السياسية والاقتصادية والعسكرية، فكان لكل جانب فيضه الذي يسند به الطرف الاخر. وهكذا، ومع تلك التطورات (السياسية، الاقتصادية، العسكرية، التكنولوجية، الثقافية) بدأت تتشكل ملامح جديدة في النظام العالمي ككل فظهر لدينا النظام الدولي (International Order) ومن ثم النظام العالمي (World Order) والنظام المعولم (Global Order) لتظهر طروحات النظام الكوني (Universal Order) الذي يحمل معنى الشمول للكون (الكوكب)، فالكون يدار من قبل دائرة عليا تتربع على قمته ولها الحق في استغلال الارض والمياه

مسؤول عن كل ما يصيب دول وافراد المجتمع الدولي من قراراته²⁹.

1- الرؤية التاريخية الامريكية حيال العالم :

منذ ولادة الامة الامريكية، كانت مستعدة لتتظر ابعده من افقها المباشر، وخاصة بعد ان حصلت على استقلالها، فالرئيس بنجامين فرانكلين رأى ان الولايات المتحدة سوف تلد مجتمعاً شاملاً يعم الكون. المؤسسات والعادات والمبادئ الامريكية مكرسة لكي يتم تطبيقها في كل مكان، ولكي تلغي كل خلاف مهما كان نوعه بين الناس وبعده بلداً نموذجياً كانت امريكا بالنسبة الى مواطنيها تسمو على كل الامم الاخرى، ومن اجل ذلك كانت مدعوة لكي تحل في نهاية الامر محل تلك الامم بشكل نهائي³⁰. لذا فان الممارسة الكونية يمكن استشفافها من التنظيم الامثل ومن قدراتها على تعبئة موارد اقتصادية وتكنولوجية ضخمة ومعدة لاهداف عسكرية ومن الاغراء الثقافي. فالانغماس الامريكي العالمي الذي وصل الى تسميات متدرجة في معناها

الانفاق العسكري والانتشار الاقليمي والدولي، وهي تمارس الهيمنة على حلف الناتو. وكذلك الحال في الجانب الاقتصادي، لذا فهي تهيمن على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ومن ذلك لاغرابة من وجود المقرات الرئيسة لتلك المؤسسات العالمية على الاراضي الامريكية، وبالقرب من مؤسسات السيادة في واشنطن ونيويورك.

تلك المعطيات جعلت من امريكا دولة تتربع على قمة الهرم العالمي وتعمل على صياغة سياسات وخطط واستراتيجيات وتنفذ عبر اليات عدة، فالرئيس الامريكي لم يعد صعوده الى السلطة قضية امريكية داخلية وانما تخص العالم بأكمله، ليس صانعي القرار في تلك الدول وانما حتى الشعوب، فحين تولى بوش الابن رئاسة الولايات المتحدة الامريكية اصبح كما جاء في خبر فوزه بالانتخابات في احدى القنوات الاخبارية الامريكية بانه رئيساً للكون وليس رئيساً للولايات المتحدة فقط، فهو

معها ويجب ان لاتعتمد سياستنا الحقيقية على علاقات دائمة مع اي جهة من العالم³¹. وبدأت بالفعل تطبيق تلك الرؤى وزاد الانغماس الامريكى في العالم وخاصةً في الجانب الاقتصادي وتدخلت عسكرياً في الحرب العالمية الاولى لحماية الاسواق والاحتكارات الاقتصادية. وبعد ذلك صوت الكونغرس الى جانب سياسة الانعزال والحياد، كما تم التخلي عن عصبة الامم، بابتكار الرئيس ولسن. فقد خفض الجيش الذي زاد عدده اثناء الحرب العالمية الثانية، وتم اغلاق المكتب السري المسؤول عن فك الشفرات الاجنبية، وعلى الجانب الاقتصادي اتخذت امريكا سياسات تكاد تصل الى التمرکز التام وانخفض حصة ناتجها القومي من التجارة الخارجية ومع ذلك وعلى النقيض فقد ازداد تاثير السياسة الامريكية التجارية والمالية في الخارج اكثر من اي وقت مضى "دائن السبيل الاخير"³²، وعلى الرغم من تسجيل هذه المرحلة بانها مرحلة انعزال فأنها في الحقيقة كانت اعادة لترتيب الوضع الداخلي من اجل الانطلاق نحو

من الدولية الى العالمية والكونية والتي ادركت بشكل كبير بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

هذه المسميات لم تكن وليدة اللحظة او فرصة سانحة وانما جاء العمل عليها قبل ذلك حتماً، فليس الصراع مع المعسكر الشرقي هو الذي دفع الولايات المتحدة للدفاع عن الراسمالية العالمية ولا انهيار الاتحاد السوفيتي (الكتلة الاشتراكية)، هو الذي اوجد فكرة صياغة النظام العالمي الجديد. فهناك اقتباسات عدة لرؤساء امريكان ورجال اقتصاد وقادة عسكريين يتحدثون عن قضايا عالمية وعن اهداف وطموحات لاتتحصر في مجال الحدود الامريكية. فالامة الامريكية ذاتها نشأت على ضرورة التوسع بالاراضي، وفي اخر خطاب لجورج واشنطن في العام 1796 كان واضحاً ازاء هذا الهدف بل كان مؤسساً له من خلال التاكيد عليه بالنص "ان قاعدة سلوكنا الكبرى تجاه الامم الاجنبية يجب ان تعتمد على بسط وتوسيع علاقتنا التجارية، ولكن يجب ان يكون لنا علاقة سياسية اقل ما يمكن

من سكانه، وبمثل هذا الوضع لا يمكننا تجنب حسد واستياء الآخرين، مهمتنا الحقيقية في المرحلة القادمة هي ترتيب نموذج للعلاقات يحافظ على استمرار ذلك التفاوت ... ولتحقيق ذلك، سيكون علينا التخلي عن الاحلام والعواطف وتركيز اهتمامنا على الاهداف القومية المباشرة ... يجب ان نمسك عن كلامنا المبهم للآخرين ... والاهداف غير الحقيقية مثل حقوق الانسان، ورفع مستوى المعيشة، والتحول الديمقراطي، ولن يكون اليوم الذي نضطر فيه للتعامل بمنطق القوة بعيداً.

المسلمة تلك، جاء تطبيقها بسلسلة من الاحداث العالمية من غزو كوبا الى السيطرة على مجمل القارة اللاتينية وظهور مبدأ مونرو الذي نص على حرية التجارة في المحيط الاطلسي وغزو اوربا اقتصادياً، لتبدأ مرحلة صراع على شتى الصعد (باستثناء الحرب) مع الاتحاد السوفيتي وتوابعه، ودخل الجانب النووي والدعائي كوسيلة مهمة مع الجانب الاقتصادي ولتعزيزه، فانتشر الجيش الامريكي خارج حدوده وانشأت

العالم، خاصةً بعد ظروف الحرب العالمية الثانية، ومع ذلك لم تكن تلك السياسة انعزال تام بل ان الجانب الاقتصادي طغى فيها.

2- التدخل الامريكي في الاقتصاد العالمي :

استطاعت الولايات المتحدة وبواسطة المجموعة الاقتصادية والمالية القوية وعن طريق المعاهدات التي اعطت الحصة الكبرى للراس المال الامريكي الحصول على السيطرة الكاملة على الدائرة الاقتصادية، ولم تمثل تلك السيطرة العالمية الا مرحلة من التقدم الامريكي نحو التفوق العالمي، فبعد الحرب العالمية الثانية عام 1945 افرغت اوربا عملياً من مقوماتها فرأت ان الوقت قد حان اخيراً من اجل اقامة هيمنتها السياسية والعسكرية والثقافية في ان واحد، فالسيطرة الاقتصادية الامريكية على النظام الراسمالي لم تكن الا مرحلة تمهيد للتفوق العالمي³³. فكتب كينيي عام 1948 المذكرة رقم 23 لتخطيط السياسة وجاء فيها³⁴: عندنا حوالي 50% من ثروات العالم فقط و6.3%

أولاً : قوة عسكرية تملك فيه قدرة وصول عالمية لامثيل لها من خلال انشاء قواعد عسكرية لامثيل لها في الخارج. فبعد انتهاء الحرب الباردة كان من المناسب المحافظة على عدم التوازن من اجل منع اي قوة منافسة من ان تبرز والتقريبان للذان قدما الى الرئيس بوش من لدن البنتاغون في 1992 "تقرير ولفويتز وتقرير الاميرال جيرما" كانا واضحين بشكل كامل فيما يخص الهدف المنشود وهو بسط الهيمنة، والاستنتاج العام للتقريرين يدعو الجيش الامريكي ان يحتوي على ما يأتي³⁸:

أ- قوة نووية استراتيجية قادرة على التدخل ضد كل منافس يملك قوة شبيهة.

ب- قوة في المحيط الهادي تتمركز في اليابان وكوريا الجنوبية قادرة على مواجهة القوى النووية والتقليدية الصينية وعلى تنفيذ مهام مراقبة الشرق الاقصى لروسيا وكوريا الشمالية.

ت- قوة في المحيط الاطلسي تتمركز في قواعد نورفولك.

الاحلاف والقواعد العسكرية لحماية مناطق النفوذ الاقتصادي المهمة واستخدمت الوسيلة الثقافية والدينية في هذا الصراع واطلق تعبير الامبريالية السوفيتية. وكان من نتيجته ان سيطرة الولايات المتحدة وبشكل كبير وعلى مياه البحار والمحيطات والممرات الدولية في العالم .

3- وسائل الهدف الكوني الامريكي :

الاستراتيجية العسكرية الامريكية متوازية مع التصور العالمي للاستراتيجية الاقتصادية³⁵. لذا فالعلاقة كل مترابط حتى ان البعض يربط بين التحولات الكبرى في موازين القوى العسكرية العظمى بانها نتيجة لتحولات في الموازين الانتاجية³⁶.

لذلك ينظر الكثير من المفكرين الامريكان بضرورة ان تحافظ دولتهم على المزايا النسبية العالية في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية وان توظف لخدمة الاستراتيجية الكونية، فيذكر زيغنيو بريجنسكي الاركان الاساسية التي يسميها بالمجالات الحاسمة الاربعة للقوة الامريكية³⁷:

العالمية 79%، لذا فهو العملة العالمية الاكثر قبولاً، ويشكل الناتج المحلي الاجمالي 24% من اجمالي الناتج العالمي، وتعد الولايات المتحدة اكبر مستثمر في العالم⁴⁰.

ثالثاً : المجال التكنولوجي، والذي تحافظ فيه على المجالات الحاسمة للابتكار، فهي تقود العالم في عدد البحوث العلمية وعامل التأثير، ويملك الامريكيون مستويات عالية من السلع الاستهلاكية التكنولوجية، وتعد البلد الرئيس لتطوير مزارع الاغذية المعدلة وراثياً، إذ يقع فيها اكثر من نصف اراضي العالم المزروعة بالمحاصيل المعدلة وراثياً⁴¹. والتكنولوجيا في الولايات المتحدة عادةً ماتبتكر وتستخدم اولاً في المجال العسكري ثم تنتقل منه الى القطاع المدني، وساعد القطاع العسكري في تطوير صناعات مبدئية مثل صناعة الكمبيوتر والالكترونيات والانترنت، فشركة "روكيل" على سبيل المثال تخرج الى الوجود 30 الف ناتج ثانوي تفرع من اشتغالها ثلاثين عاماً في مجال برنامج الفضاء⁴².

ث- قوة طوارئ جاهزة للتدخل السريع في كل مكان إذ تفرض ذلك مصلحة الولايات المتحدة الامريكية.

وبالفعل قام كلنتون بأعادة تنظيم حلف الناتو بإنشاء قوة للتدخل السريع قوامها 100 الف جندي امريكي ومن جهة اخرى قوة اساسية للدفاع مؤلفة من سبعة وحدات مدرعة قوامها 500 الف جندي من الجيوش الاوربية.

ويبلغ عدد القواعد العسكرية في الخارج 865 قاعدة ومنشأة، وبلغ مجموع الانفاق العسكري الامريكي في العام 2008 اكثر من 600 مليار دولار اي ما يزيد على 41% من الانفاق العسكري العالمي، وفي 2011 بلغت ميزانية الانفاق 549 مليار دولار والذي يمثل زيادة بنسبة 85% عما كانت عليه في 2001³⁹.

ثانياً : المجال الاقتصادي، إذ تبقى فيه ذات قدرة حراك رئيسة في النمو العالمي حتى لو واجهت تحديات في بعض الدول (الصين، اليابان، المانيا). وتبلغ حصة الدولار الامريكي في الاحتياطات

المال على الدوام ونقطة انطلاق ضرورية وهو الذي يتجسد بالراسمالية العالمية الامريكية. فلا يمكن انكار شدة الترابط بين التطلع الكوني والجانب الاقتصادي وهذا التفاعل يعتمد فيه كل منهما على الاخر. ويبقى العامل الاقتصادي ركن اساسي في تحقيق الهدف الكوني فهو وسيلة وغاية في الوقت نفسه.

1- الازمة الاقتصادية والحرب :

يجمع العديد من الباحثين ومن خلال الارقام والوقائع الملموسة على ان الانفاق العسكري يزداد في وقت الحرب فضلاً عن التأثير الايجابي للانفاق العسكري على الدورة الاقتصادية، وذلك من خلال ربط الفروع المدنية بالطلبات والصناعات العسكرية ليصل الانفاق العسكري الى القطاعات المدنية فيحافظ لها على مستويات معقولة من التشغيل في اوقات الركود⁴⁵. وفي هذا السياق حذر الرئيس ترومان بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من ان الالغاء المفاجئ لقسم كبير من العقود العسكرية قد يحدث انهياراً قوياً في الاقتصاد

رابعاً : المجال الثقافي، والذي تتمتع فيه بجاذبية عالمية، فهي خليط من ثقافات متعددة، فالامريكان يتمتعون بارتفاع معدلات الحراك الاجتماعي، وهنا يذكر ثرو بأن ثقافة بلدان اخرى كاليابان تجعل الاجانب فيه يعانون المشاركة كمواطنين، بينما الثقافة الامريكية تجعل منها البلد الذي من الايسر فيه على الاجانب ان يصبحوا كأنهم أبناءه⁴³.

المحور الثالث / العلاقة بين الازمة الاقتصادية الامريكية والتدخل العالمي.

يعد الاستثمار ابرز الاركاب الاساسية للتراكم الراسمالي، والاستثمار يتطلب زيادة في الطاقة الانتاجية، وفي حال وصول معدلات النمو الى الثبات فأن ذلك يعني ان اي زيادة في الانتاج تؤدي الى عدم استيعاب السوق، لذا فلا بد من فتح اسواق جديدة. ومع رفض اسلوب الاستعمار القديم فقد اصبحت النفقات العسكرية العلاج الفعال في حال ميل الاقتصاد الراسمالي نحو الانتكاس وارتفاع معدلات البطالة⁴⁴. فالحرب والنزعة العسكرية سلاح سيطرة بيد راس

مليون دولار، وكذلك جرى الامر مع ديك تشيني الى منصب نائب الرئيس الامريكى، واوصلت شركة شيفرون كونداليزا رايس الى منصب مستشارة الامن القومي ثم وزيرة الخارجية وهكذا الامر الى رامسفيلد⁴⁸.

2- تاريخ الازمات والتدخل

الامريكى العالمى :

اما عن العلاقة بين الانفاق والحرب، فبعد الحرب العالمية الثانية كان يمثل الانفاق العسكري 9.4% من الناتج القومي الاجمالي والى 11% في 1954 و8% في حقبة حرب فيتنام⁴⁹. ولو ربطنا تلك الحروب وزيادة الانفاق العسكري بالازمة الاقتصادية لوجدنا ان هناك علاقة بين تلك الحروب والازمة الاقتصادية فحقبة الحرب العالمية الثانية كانت مفيدة للاقتصاد الامريكى ومخرج لازمة الكساد العظيم ومعززة للهدف الكونى الامريكى وبعد ذلك كانت الحرب الكورية وحرب فيتنام، ودخول الولايات المتحدة الحرب الباردة عزز لديها برامج التسلح والاستراتيجيات الهجومية والدفاعية التي تتطلب انفاقاً عسكرياً

الامريكى⁴⁶. وبسبب تلك العقيدة الرأسمالية الامريكية نشأت مجموعة مصالح ضخمة تدفع الدولة نحو انتاج اسلحة وبرامج حرب هائلة بهدف زيادة حجم هذه الكتل المالية وحركتها وزيادة موجوداتها وال هذا الوضع الى ان مؤسسات الفكر التي تتزعم صياغة التخطيط والمؤسسات الاستراتيجية وصناعة الراي والقرار هي وليدة لتلك المؤسسات المالية والشركات العسكرية، فلو امعنا النظر في خلفيات تلك المؤسسات وصناعة القرار لوجدنا ان اي عضو او مدير او رئيس سياسي رسمي هو مندوب من شركة مالية عملاقة، فبين العام 1953 والى وقتنا الحاضر كل وزراء الخرجية وبعض المسؤولين الامريكان لهم علاقة مباشرة او غير مباشرة بالشركات البترولية العالمية⁴⁷. ويدعم الرؤساء الامريكان ايضاً من لدن تلك الشركات وخاصةً في حقب الحملات الانتخابية، فالرئيس بوش الابن دعم من لدن كبريات الشركات وفي مقدمتها هاليبرتون، والتي قدمت دعماً سخياً لحمته الانتخابية بمبلغ 500

جدول -2

العلاقة بين الحرب والازمة الاقتصادية
الامريكية للمدة بين 1957-2003

نوع الحرب	مدة الازمة	السنوات
الحرب الكورية	8	1958-1957
حرب فيتنام	10	1961-1960
الحرب الباردة	11	1970-1969
الحرب العربية الاسرائيلية	16	1975-1973
حرب الخليج الاولى	6	1980-1980
حرب النجوم	16	1982-1981
حرب الخليج الثانية	8	1991-1990
احتلال افغانستان	8	2001-2000
احتلال العراق	9	2003-2002
تصعيد الحرب في العراق وافغانستان		-2008

المصدر:

عبد علي كاظم المعموري، الطوفان القادم، مركز حمورابي
للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الطبعة الاولى، بغداد،

2010، ص 66

ويلاحظ من الجدول تصاعد
مؤشرات الانفاق العسكري منذ عقد
الثمانينيات والذي يعزى في جزء كبير
منه الى ظهور الازمات الهيكلية في
الاقتصاد الامريكي، وبالتالي اصبح
القطاع العسكري هو محرك للنمو في
ذلك الاقتصاد، فليس هناك دولة تناظرها
في ذلك الانفاق، فهي بدأت تعول على
اهمية ذلك القطاع خاصة بعد الهبوط
في النشاط الاقتصادي وصعود دول

كبيراً، وتخللت الحرب الباردة حقبة من
تزايد الانفاق العسكري، فبعد دخول
الاقتصاد الامريكي مرحلة المديونية
العالمية في ثمانينات القرن الماضي
وحصول الازمات الهيكلية في داخل ذلك
الاقتصاد بدأت بالمقابل نفقات التسلح
بالارتفاع ومن ثم تبني برامج عسكرية
اكثر هجومية مثل برنامج حرب النجوم
الذي اقر في عهد ريغان وتم تحويل
مبالغ ضخمة اليه. ومع نهاية الحرب
الباردة بانتهاء الاتحاد السوفيتي والكتلة
الاشتراكية لم تتراجع نفقات الدفاع
والانفاق العسكري بل بدأت خطط
واستراتيجيات جديدة لملء الفراغ
الاشتراكي والفرصة السانحة واخرى من
السياسات الجديدة التي عززت من
الانتشار العسكري الامريكي العالمي وما
تبعه من زيادة في النفقات المالية.

5.5	304.085	1989
5.3	306.170	1990
4.7	280.292	1991
4.8	424.705	1992
4.5	402.375	1993
4.1	288.059	1994
3.8	278.856	1995
3.5	271.417	1996
3.3	276.324	1997
3.1	274.278	1998
3	280.969	1999
3.1	301.697	2000
3.1	312.743	2001
3.4	356.720	2002
3.8	415.223	2003
4	464.676	2004
4	503.353	2005
5.1	527.660	2006
6	640	2007
	603	2008
	675	2009
	549	2010

اخرى اصبحت منافسة للنشاط الاقتصادي الامريكي في الخارج، لذا فهي تعمل على سد الهوة من خلال دفع العالم الى مزيد من الانفاق العسكري وخصوصاً في مناطق شرق اسيا (الصين، الهند، روسيا) والعمل على زعزعة الاستقرار في البلدان الناشطة اقتصادياً.

SIPRI, military expenditure of -
usa, 2010 table 5

وأبان حرب الخليج الثانية عام 1991، كانت تعد من الفرص الكبيرة للولايات المتحدة لخوض تلك الحرب، فحققت مجموعة من الاهداف القصيرة والبعيدة المدى، فمن جانب تم معالجة الاختلال الاقتصادي فأنخفض العجز التجاري الامريكي من (80.861) مليار في 1990 الى (31.135) مليار في

جدول -3

الاتفاق العسكري الامريكي للسنوات 1988-2010

نسبة الاتفاق من الناتج المحلي الاجمالي	الاتفاق الجاري	السنة
5.7	293.093	1988

وعدت اكثر الحروب تغطية من لدن الاعلام وعبر البث المباشر، هذه الحرب (السهلة) عززت من صورة القوة العسكرية الامريكية من سرعة الانتشار الى وضع الخطط والى شل حركة دولة باكملها، هذه كانت عوامل معززة واعطت صورة للعالم الى ان المرحلة القادمة سوف تكون مرحلة امريكا العالمية. وبالمقابل تم وضع صورة يستهزأ بها عن بعض الحلفاء الذين شاركوا بالحرب، فقد تعرض العتاد الفرنسي او الروسي لحرب دعائية تقلل من قدرته امام العتاد الامريكي او البريطاني من خلال عدم اسناد اليهم مهمات قتالية في الخطوط الامامية، والى ضعف القدرات الدفاعية للأسلحة الروسية (السوفيتية) التي يستخدمها الجيش العراقي، لذا كانت الحرب اقتصادية سياسية وتجارية. وبغض النظر عن الفائدة البعيدة المدى من الانتشار الامريكي في الخليج.

وفي فترة تولي الجمهوري بوش الابن تم تبني استراتيجية الحرب الوقائية بدلاً من استراتيجية الاحتواء المزدوج في

1991⁵⁰. في حين ان الحقبة التي سبقت الحرب كان الاقتصاد الامريكي يعاني كساداً قصيراً وبطالة مرتفعة وانخفاض في اسعار العقار دام ذلك الوضع تسعة اشهر الى حقبة نشوب الحرب والتي رفعت الاسهم الى 4.6% و7% في الايام التالية للحرب، بعدها ضربت مبيعات الاسلحة حسب تقرير صادر من البنتاغون الرقم القياسي وصل الى 33 مليار دولار ونصف هذه المبيعات كانت للشرق الاوسط، وفي العام نفسه تحدث تشيني عن صفقة اسلحة الى الامارات واسرائيل، ومن ثم صفقة اسلحة الى السعودية بقيمة عشرين مليار دولار خفضت من لدن الكونغرس الى 7.5 مليار دولار. وعلى مدى عام من حرب الخليج باعت الولايات المتحدة من الاسلحة ماقيمته اكثر من 15 مليار دولار، وبعدها المصدر الاول في العام 1997 وللجنة السادسة على التوالي باعت 11.3 مليار من العتاد الحربي⁵¹.

من جانب اخر استخدم الاعلام والدعاية بصورة مكثفة خلال الحرب

لذا فان المنظور الذي تبناه بوش وفريقه جعله يخلص الى ان هناك نافذة يمكن استخدامها لاجل استغلال التفوق العسكري الامريكي الحالي لتحسين وضع الراسمالية الامريكية على المدى الطويل، وهنا يبرز دافع الحرب على العراق اذ هناك انخفاض في مؤشرات نمو الناتج المحلي وتراجع حجمه من 7.9 ترليون دولار في 2001 الى نحو 5.9 ترليون في 2002 مما يترتب عليه زيادة في عجز الموازنة العامة والذي بلغ في العشر شهور الاولى من السنة المالية 2002 نحو 150 مليار دولار مقابل فائض قدره 172 مليار دولار في نفس الفترة، اضافة الى تزايد اعداد الوظائف المفقودة خاصة في المصانع بنحو 149 الف وظيفة وهو ما يعبر عن اشتداد الركود في القطاع الصناعي⁵³.

هذه الطروحات والاستراتيجيات تعبر عن دعم الجانب العسكري للجانب الاقتصادي بصورة غير مباشرة، فالعراق ينفق سنوياً 5 مليار دولار على شراء الاسلحة الامريكية، علماً بأنه تم تدمير كل البنى العسكرية والاليات التابعة

عهد كلنتون، هذه الاستراتيجية العالمية لها عدة وجوه، فهي استراتيجية عسكرية سياسية تهدف الى محاربة نمو ظاهرة عالمية هي الارهاب، ولكن لهذه الاستراتيجية ابعاد اقتصادية فهي⁵²:

- 1- تعمل هذه الاستراتيجية (الحرب الوقائية) الى تعديل الميزان التجاري من خلال توسيع التصدير وتجاوز مشكلة المديونية عبر تفعيل نشاط القطاعات الاقتصادية وتشغيل اليد العاملة الامريكية خاصة في مجال الصناعة العسكرية.
- 2- تشكيل كتلات اقتصادية تحت اشرافها.
- 3- السيطرة على الاسواق العالمية مثل احتكار اسواق جنوب شرق اسيا.
- 4- اعطاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دوراً اكبر في تحقيق هدف السيطرة.
- 5- السيطرة المباشرة على منابع النفط.

امام نقطة حرجة في حتمية العلاقة بين الحرب والازمة، فيطرح السؤال: هل ان الراسمالية العالمية الامريكية بدأت تبحث عن حلول بعيدة عن الجانب العسكري؟ وعلى الرغم من الادراك المعروف في النزوع الراسمالي نحو الخارج وقت الازمة والذي يتم من خلال اما الاستثمار او شن الحرب وزيادة نفقات الدفاع، فان هناك اسباباً عدة لم تدفع الى الحرب، فهناك واقع سياسي واقتصادي محكوم بعوامل تتطرق اولاً من مقارنة الوقائع وتحليل الداخل الامريكي من الناحية السياسية والاقتصادية والخارج الامريكي. فالنظام الامريكي الراسمالي لم يستبعد الحرب في حل الازمة وبالتالي فهي اي الحرب ملاذ للخلاص (وان تم تصريف جزء منها في العراق وافغانستان) لكن المسألة اصبحت معقدة اربكت صانعي السياسة الامريكان لاسباب عدة.

اولاً : من الناحية الاقتصادية استطاعت الولايات المتحدة من فتح الاسواق العالمية، وغزو البلدان بعدد من السياسات خاصة بعد الحرب العالمية

للجيش السابق، ويتوقع ان ترتفع هذه الصفقات الى 10 مليار في 2015، وتضاف تلك الصفقات مع الصفقات التي تعقدها الشركات الامريكية مع دول الشرق الاوسط والعالم ككل كمحفز نهائي للجانب الاقتصادي.

المحور الرابع : الازمة المالية الاقتصادية الامريكية - العالمية والهدف الكوني.

ان مقارنة الوقائع التاريخية التي تأسست عليها بديهية العلاقة بين الازمة والحرب تتطوي على دقة في الاستنتاج والحكم، فالازمة الراهنة تتطلب عمقاً ودقة اكبر، فهي ازمة تختلف ظروفها عن الظروف التي نشأت فيها الازمات السابقة فضلاً عن العوامل والمعطيات، فهي شديدة التعقيد، وتجمع في اسبابها الازمات السابقة مع مستجدات جديدة وبالتالي فهي ام الازمات للنظام الراسمالي. يضاف اليه الوضع العالمي السياسي.

الى يومنا هذا لم تتطبق نظرية الازمة والحرب، على الرغم من شدة هذه الازمة فأن الاستعراض السابق يضعنا

ظروف الحرب في قتال مجموعات ليس لهم ارض يحاربون عليها او جنسية. فحرب العراق وافغانستان ارهقت الاقتصاد الامريكي وازدادت له عوامل جديدة في بروز الازمة والعجوزات المالية. وكان يتم معالجتها على حساب الوضع الداخلي الامريكي، فازدادت نسب العاطلين عن العمل، انخفاض النمو في القطاع الصناعي، انخفاض نسب الضمان الاجتماعي والصحي، ازدياد نسب الفقر التي وصلت الى 14%، في حين ان الولايات المتحدة كانت بعد الحرب العالمية الثانية تفتخر بانعدام الفقر.

فضلاً عن ذلك، هناك نقص كبير في الانفاق على الجانب الامني الداخلي، فقد خصص مبلغ 5.47 مليار دولار في ميزانية العام 2005 للامن، لكن الكثير من الاولويات مثل امن الموانئ وفحص شحنات الخطوط الجوية والدبلوماسية الامريكية لم تخصص لها اموال كافية. وانتشار الكثير من عناصر الحرس الوطني

الثانية وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومن ثم الحرب على الارهاب، وبالتالي ديمومة النمو الاقتصادي اصبح يتجسد من خلال الحرب، فجنوب شرق اسيا والشرق الاقصى واوربا الشرقية والشرق الاوسط الكبير وامريكا اللاتينية، اصبحت كلها سوق موحد للراسمالي الامريكي، بفعل سياسات العولمة. فاقتصاد دول العالم اصبح معولماً ومتربطاً ولا يمكن لاي طرف ان ينفرد به، والغالبية الساحقة تبنت اقتصاد السوق كنظام لها واصبحت الشركات الامريكية (خاصةً) لاتعرف لها حدود، فكل دول العالم سوقها، بالتالي على من سوف تشن الحرب، فضلاً عن ذلك ان المناطق الحيوية المهمة من الناحية الاقتصادية تمت السيطرة عليها وفتح اسواقها واخرها العراق.

يضاف اليه ان الحرب على الارهاب وما تمخضت من تبني استراتيجية الضربة الوقائية التي تحتاج الى نفقات عالية بسبب زيادة الانتشار العسكري الامريكي وخوض حروب عديدة واعداد برامج تسليحية تتواءم مع

لما لها من مصلحة في منع نمو قوى منافسة لها⁵⁵. هذا الاتجاه الاول يدعم الحرب، اما الاتجاه الثاني فهو اتجاه الديمقراطيين الذي يتبناه الرئيس اوباما، فهو يرى ان الحرب هي سبب الازمة وان سياسات الجمهوريين في توسيع الحرب والانفاق العسكري كان سبب الازمة، لان ذلك الانفاق كان على حساب المجتمع الامريكي، فانخفضت نفقات الاعانات والضمان الاجتماعي والبطالة. وبالتالي فهو يرى ان مخرج الازمة يتم عبر التوجه دخلياً وزيادة الانفاق المدني وزيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. وطوال الحملة الانتخابية اكد انه ينوي انهاء بعض القضايا بسرعة مثل الحرب على العراق وتوفير الرعاية الصحية الشاملة ودعم الصناعات المحلية وتوجيه الاعانة الاجتماعية المباشرة للناس، فضلاً عن نيل مبدأ الحرب في السياسة العالمية والعمل على التقريب والتواصل مع دول العالم، وكثرت في خطابات السياسة الخارجية الامريكية مصطلحات السلام والهدنة ونيل العنف. تلك المواقف

وقوات الاحتياط خارج الولايات المتحدة فضلاً عن معداتهم⁵⁴.

ثانياً : تنامي حالة الارباك السياسي الداخلي للولايات المتحدة: والذي انعكس على قرارها السياسي الخارجي، فالتصور المشترك حول اسباب الازمة وبالتالي حول الحلول الممكنة مفقود. فهناك اتهامات متبادلة ورؤى مختلفة تتبع من توجهات حزبية مختلفة، فكما هو معروف ان قرارات النظام الامريكي تتأثر الى حد كبير بما تمليه المؤسسات صاحبة النفوذ في النظام الامريكي. فالمجمع العسكري الصناعي والمؤسسة المالية تعبر عنها في الغالب سياسات الجمهوريين التي تدفع نحو تصريف الازمة عبر التدخل العسكري الخارجي وتوسيع الانفاق العسكري وتبني استراتيجيات تطوير الصناعات العسكرية بعد ذلك مخرجاً للازمة. فمن مصلحة المجمع العسكري وبيوت المال والشركات هو استمرار النزاع وهذا ما اكده جورج فريدمان في 2009 والذي يقول ان مصلحة الولايات المتحدة هي نشر الحروب والفتن وليس اقرار السلام

ومجموعة الكبار فأن عملية التنمية الاقتصادية لدول العالم سوف تبقى رهينة السياسات النقدية والمالية والتجارية لتلك المنظمات المسيطر عليها بحكم نظام التصويت، ففي حقبة الازمة المالية نشطت القرارات الاقتصادية لتلك المنظمات وبدأت تتدخل اكثر لتعديل الوضع الاقتصادي العالمي لصالح الدول الراسمالية وخاصة الولايات المتحدة.

خاتمة

وهكذا فأن الولايات المتحدة والراسمالية العالمية تسير بالعالم نحو الكارثة فالتعاطي مع الربح من باب حركة الاموال السريعة بدون نشاط اقتصادي حقيقي يعني انها سوف تبقى تعيش الازمات والصراعات العنيفة داخلياً ومن ثم خارجياً. مع شهوة التوسع لاسباب برغماتية نفعية وسيطرة العقلية العسكرية في ادارة شؤون البلاد من النواحي السياسية والاقتصادية وعدم الاعتراف بالقوانين الدولية ودول العالم كشركاء اقتصاديين او سياسيين ليكون القرار منحصراً بيد قلة مهيمنة تتحكم

رفضت من لدن الجمهوريين ومن المجمع العسكري الصناعي وعدت بانها ضعف للولايات المتحدة كونها دولة لاتهادن ولاتدخل في مساومات مع الاعداء. والدليل الواضح هو رفض منح اوباما جائزة نوبل للسلام في 2009 لمجهوده في التعاون الدولي بعد ذلك مكافأة لتخليه عن المشروع الكوني الامريكي.

ثالثاً: استثمار صناديق السيادة الدولية: فمع زيادة حدة الازمة المالية العالمية، لجأت الولايات المتحدة في احد اوجه الحلول الى استثمار صناديق الثروة السيادية، لاسيما ان هناك تقارير تشير الى تاثير راس المال الاجنبي (العربي) الناتج عن النفط على الاقتصاد الامريكي، إذ تصل نسبة الاموال الخليجية المودعة في تلك الصناديق الى 50% من اجمالي ودائع الثروة السيادية للعالم، اي مايقارب 1.380 ترليون دولار.

وعبر المنظمات الاقتصادية العالمية من صندوق النقد الدولي والى البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية

الحزب الجمهوري، فمعظم الازمات الاقتصادية التي حصلت بعد الحرب العالمية الثانية والى الازمة المالية العالمية الاخيرة حصلت في حقب تولي الجمهوريين رئاسة الولايات المتحدة وبالتالي فان الحروب التي حصلت نتيجة لتلك الازمات هي ايضاً تمت في حقب رئاسة الجمهوريين، وهو الامر الذي يعزز ظروف سيطرة المؤسسات المالية والمجمع العسكري الصناعي على الجمهوريين بصورة كبيرة، لذا فان خيار الحرب لا يستبعد في المرحلة القادمة طالما هناك ضغوط من لدن المؤسسات الفاعلة في النظام السياسي الأمريكي، وطالما المستقبل يحمل في طياته ازمات كبيرة للاقتصاد الأمريكي والعالمى فنشوء الاقتصاد الوهمي الذي هو عبارة عن وفرة مالية من دون اسس اقتصادية فعلية يعني ان الانقلابات المالية صورة الازمة الاقتصادية في المرحلة القادمة، والولايات المتحدة هي اكثر الدول تضرراً لان 79%

بمصائر الامم حتى مصير الدولة الامريكية، وتكون محركاً للتاريخ.

الاستنتاجات :

1- يستمد الاقتصاد الامريكي قوته من مصادر عدة، فالقطاعات الاقتصادية تتمتع بميز نسبية عالية عن باقي دول العالم تجعل امكانية التحرك لمواجهة الازمة ممكنة من الداخل والمتمثل بالامكانيات الطبيعية والتنوع البيئي فضلاً عن التقدم الصناعي والزراعي والخارج بحكم السيطرة الاقتصادية على شبكة الاقتصاد العالمي.

2- ليس من السهولة القول بأن الازمات الاقتصادية بالامكان حصرها بقطاعات معينة او في مجال جغرافي محدود (دولة المصدر)، بل ان الواقع يحتم سرعة انتشار تلك الازمات عالمياً، وجهود ايجاد الحلول لها تصبح مهمة عالمية.

3- المتلازمة بين الازمة الاقتصادية والحرب في الولايات المتحدة تتعزز بعنصر ثالث هو

³ بول كينيدي، تاملات في القرن الامريكى التالي، ترجمة عيسى سمعان، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد 1999، 6، ص 118 * هذا المخزون قدر بـ 37 الف طن انخفض الى 7 الاف طن في 2005. للمزيد ينظر: احمد الرمح، الانهيار الامريكى بين الواقع والسنتية، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد 21، 2005 . ص 134

⁴ جواد كاظم البكري، الازمة الدولية في الاقتصاد الراسمالي واثرها على حاجة الاقتصاد الامريكى على الحرب، مجلة المستقبل العراقي، العدد السابع، 2006، ص 118 ⁵ الولايات المتحدة، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة،

www.ar.wikipedia.org/wiki/

⁶ احمد الرمح، النهيار الامريكى بين الواقع...، مصدر سابق ذكره، ص 133

⁷ المصدر السابق الذكر، ص 133

⁸ الولايات المتحدة، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، مصدر سابق ذكره.

⁹ جواد كاظم البكري، الازمة الدولية ...،

مصدر سابق ذكره، ص 119

¹⁰ الامم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الحالة الاقتصادية في العالم، نيويورك، 1999، ص 35-36

من الاحتياطي النقدي العالمي هو الدولار الامريكى وفي ظل مخاوف دولية من الاعتماد على الدولار فأن التخلي عنه دولياً يعني كارثة اقتصادية تصيب الولايات المتحدة.

المصادر:

(*) مدرس / قسم العلوم التطبيقية ، الجامعة التكنولوجية

* كما هو الحال في منع الرئيس بوش الابن اصدار قانون ينظم عمل المصارف التي تعمل خارج نظام البنك الفدرالي الامريكى والتي نما دورها واصبحت منافسة للمصارف النظامية بحجة حرية العمل الراسمالي.

* حول هذا الموضوع يراجع: اوليفر كوكس، الراسمالية نظاماً، ترجمة ابراهيم كبة، الطبعة الاولى، مطبعة العاني، بغداد، 1972.

¹ للمزيد ينظر: زياد حافظ، المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية، المستقبل العربي، العدد 306، اب 2004، ص 77

² بول كينيدي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة مجدي نصيف، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الاولى، 1994، ص

- ²⁰ فؤاد مرسي، الراسمالية تجدد نفسها، مصدر سابق ذكره، ص 233
- ²¹ بول كروغمان، العودة الى الكساد العظيم، ترجمة هاني تايري، دار الكتاب العربي، بيروت، 2010، ص 30
- ²² بول كوغمان، العودة ...، المصدر السابق الذكر، ص 166
- * منذ ريتشارد نيكسون كان الرؤساء الامريكان يوعدون بان يجعلوا الاقتصاد اكثر استقراراً.
- ²³ طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية، القاهرة، الطبعة الاولى، 2010، ص 248
- ²⁴ المصدر السابق، ص 249
- ²⁵ للمزيد من تفاصيل الازمة وتطوراتها وتدايعياتها ينظر: الازمة المالية العالمية، <http://www.ar.wikipedia.org>
- ²⁶ بول كروغمان ، العودة الى الكساد العظيم، مصدر سابق ذكره، ص 168
- ²⁷ المصدر السابق، ص 169
- ²⁸ بول كروغمان، العودة الى ...، مصدر سابق ذكره، ص 186
- ²⁹ احمد منصور، الولايات المتحدة افقر دول العالم الثالث، دار ليلى، القاهرة، الطبعة الاولى، 2007، ص 68.

- ¹¹ الاقتصاد الامريكي، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، www.ar.wikipedia.org/wiki/
- ¹² احمد الرمح، الانهيار الامريكي ...، مصدر سابق ذكره، ص 133
- ¹³ هيرمان كان واخرين، العلم بعد مائتي عام، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1982، ص 90
- ¹⁴ الاقتصاد الامريكي ، ويكيبيديا، مصدر سابق ذكره www.ar.wikipedia.org/wiki/
- ¹⁵ فؤاد مرسي، الراسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1990، ص 204.
- ¹⁶ هانس وبيتر مارتن واخرون، فخ العولمة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص 87
- ¹⁷ روجيه غارودي، الولايات المتحدة ظليعة الانحطاط، ترجمة مروان حمودي، دمشق، الطبعة الاولى، 1998، ص 22
- * جميع الاصول والاوراق والاسهم والسندات المشتقة من راس المال المستثمر في السوق وبما فيها معدلات سعر الفائدة والخصم.
- ¹⁸ فؤاد مرسي، الراسمالية تجدد نفسها، مصدر سابق ذكره، ص 204
- ¹⁹ حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2000، ص 154

³⁹ الولايات المتحدة، ويكيبيديا، مصدر سابق

ذكره، [www.//ar.wikipedia.org/wiki/](http://www.ar.wikipedia.org/wiki/)

⁴⁰ الولايات المتحدة، ويكيبيديا، مصدر سابق

ذكره، [www.//ar.wikipedia.org/wiki/](http://www.ar.wikipedia.org/wiki/)

⁴¹ المصدر السابق

⁴² فؤاد مرسي، الراسمالية تجدد نفسها،

مصدر سابق ذكره، ص 403

⁴³ لستر ثرو، المتناطون، ترجمة احمد فؤاد

بليغ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1995،

ص 292

⁴⁴ جواد كاظم البكري، الازمة الدولية ...،

مصدر سابق ذكره، ص 135

⁴⁵ عاطف لافي السعدون، العولمة ...،

مصدر سابق ذكره، ص 116

⁴⁶ المصدر السابق، ص 115

⁴⁷ بيير سلنجر، امريكا الشمولية، مصدر

سابق ذكره، ص 143

⁴⁸ عبد علي كاظم المعصوري، الطوفان

القادم، مركز حمورابي للبحوث والدراسات

الاستراتيجية، الطبعة الاولى، بغداد، 2010،

ص 71-72

⁴⁹ عاطف لافي السعدون، العولمة ...،

مصدر سابق ذكره، ص 115

⁵⁰ Economic report the president

/transmitted to the congress

/Washington DC/2002,p 439

³⁰ بيير سلنجر، امريكا الشمولية وسياسة

السيطرة على العالم، ترجمة حامد فرزات،

اتحاد الكتاب العرب، دمشق، الطبعة الاولى،

2001، ص 36

³¹ بيير سلنجر، امريكا الشمولية وسياسة

السيطرة على العالم، المصدر السابق، ص 37

³² بول كينيدي، تأملات في القرن الامريكي

التالي؟، مصدر سابق ذكره، ص 120

³³ بيير سلنجر، امريكا الشمولية ...،

مصدر سابق ذكره، ص 96

³⁴ نقلاً عن: نعوم تشومسكي، ماذا يريد العم

سام، ترجمة عادل المعلم، دار الشروق،

القاهرة، بدون تاريخ، ص 13

³⁵ فهد ال ثاني، جيوبوليتيكية الاقتصاد

العالمي، المستقبل العربي، العدد 275،

2001، ص 96

³⁶ عاطف لافي السعدون، العولمة محاولة

لفهم العناصر التي شكلت القرار الامريكي

للحرب على العراق، المستقبل العراقي، العدد

الخامس، 2005، ص 113

³⁷ زيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى،

مركز الدراسات العسكرية، بيروت، الطبعة

الثانية، 1999، ص 25

³⁸ بيير سلنجر، امريكا الشمولية ...، مصدر

سابق ذكره، ص 142

⁵¹ بيير سلنجر، امريك الشمولية ...، مصدر

سابق ذكره، ص 146

⁵² الفكرة مأخوذة من:فنسان الغريب، مأزق

الامبراطورية الامريكية، مركز دراسات الوحدة

العربية، الطبعة الاولى، بيروت، 2008.

⁵³ عاطف لافي السعدون، العولمة ...،

مصدر سابق ذكره، ص 122

⁵⁴ تطورات السياسة الامريكية في الحرب

على الارهاب، مركزدراسات الوحدة العربية،

الملف السياسي، جامعة بغداد، العدد 15،

بغداد، 2005، ص 23-24.

⁵⁵ زياد الحافظ، الاريك الامريكي، جريدة

السفير، 2009/10/24 منشور التقرير على

الموقع:

http://kassioun.org/index.php/mkportal/EZFXCharts.aspx_files/flowplayer/index.php?mode=category&id=58&page=32